وفي خريف العام ١٩٤٧ قدم احد الخبراء الصهيونيين تقريرا ، رصد فيه التقدم الاقتصادي في القطاع الغربي من فلسطين ، فذكر ان الصناعة الفلسطينية اصبحت منظمة ، وقفز عدد المصانع العربية الى ٢٧٤١ ، باستثناء معامل عصر الزيتون ، والسيرج ، والثلج ، والمطابع ، وغيرها • ودرت هذه المصانع ارباحا سنوية قدرها زهاء عشرة ملايين جنيه فلسطيني ، واشتغل فيها حوالي ٥،٨٠٠ عامل عربي (٤٧) •

هذا ، في الوقت الذي اخذت احوال الاقتصاد اليهودي في فلسطين تتجه الى الأسوأ ، حيث ادت المقاطعة العربية للبضائع اليهودية ـ حتى شباط (فبراير) ١٩٤٧ ـ الى تصفية نشاط ٣٣ شركة يهودية ، كما اضطر عدد آخر من المصانع اليهودية الى تخفيض انتاجه ، مما زاد عدد العاطلين من العمال اليهود ، حتى بلغ حوالي (اثني عشر ألف عامل) كما ان عشرين الف عامل اخرين كانوا لا يشتغلون الا اياما محدودة في الاسبوع (٤٨) •

ويبين الجدول رقم (٩) مدى تطور الصناعة ، وتوزيعها ما بين العرب واليهود والاجانب ، في العام ١٩٤٧ •

جـــدول رقـــم (٩)

تطور الصناعة وتوزيعها بين العرب واليهود والاجانب في العام ١٩٤٧ (٤٩)

	الامتيازات الاجنبية	الصناعة اليهودية	الصناعة غير اليهودية
عدد المؤسسات	٥	١٩٠٣	١٥٥٨
عدد العمال	٣٤٢٠	٣٧ر٧٧٣	٨٨٠٤
الانتاج (بآلاف الجنيهات)	١٦٣١	١١ر٤٨٨	١ر٧٢٥
رأس المال (بآلاف الجنيهات)	٦ر٢٩٤	١٢ر٠٩٤	٢ر١٣١
القوى المستهلكة	١٣٣ر٦٧٣	٥٦ر٤١٠	٣ر٨١٢
أجور (بآلاف الجنيهات)	٦١١ .	٥ر٦٤١	٥١١

وما صنف تحت باب « الصناعة غير اليهودية » لا يعني دائما انه « صناعة عربية » ، بل ان عددا كبيرا من هذه الصناعات « غير اليهودية » هو ـ في الواقع ـ اعمال مهنية يقوم بها رجل واحد •

وعلى الرغم من هذا النمو في الصناعة العربية ، ظل البون شاسعا بينها وبين نظيرتها اليهودية ، وهو الامر الذي يوضحه الجدول رقم (١٠) •